

الوحدة النقدية الخليجية في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية

العالمية: التطلعات، التحديات والمكاسب

أ. بوعكاز إيمان¹

أ. د عمار زيتوني²

ملخص:

عمل أعضاء مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينهم من أجل إطلاق عملة موحدة مطلع 2010، لتتأجل لسنة 2015 ومن ثم لتؤجل إلى أجل غير معلن. ونبين في هذه الورقة البحثية التحديات التي تواجه مشروع الوحدة في ظل التحولات الهيكلية الاقتصادية والسياسية الحاصلة والمكاسب والتكاليف المتوقعة من هذا المشروع، لنخلص أخيراً إلى الشروط الأساسية الواجب توفرها والعقبات الواجب تجاوزها لتحقيق مشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العملة الخليجية الموحدة، الربيع العربي.

Résumé :

Les membres du conseil de coopération des pays de golfe ont travaillé afin de parvenir à la coordination et l'intégration entre eux pour la réalisation d'une union monétaire supposée d'être lancée en 2010 reportée pour l'an 2015 puis reportée pour une date non divulguée. Cette recherche aborde les difficultés rencontrées par le projet de l'union face aux prochains changements structurels économique et politique mondiale, ainsi que les gains les coûts attendus de ce projet, pour finalement conclure par les conditions de base qui doivent être remplies pour parvenir à l'union monétaire des pays du golfe.

Les mots clé : Conseil de coopération du Golfe, Monnaie unique du CCG, Le Printemps arabe.

¹ طالبة دكتوراه، جامعة باتنة imanne_bkz@yahoo.fr

² أستاذ التعليم العالي، جامعة باتنة zit.ammar@yahoo.fr

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماماً متزايداً بالتكتلات الاقتصادية والتكاملات الإقليمية حتى أنها غدت من أهم سمات الاقتصاد العالمي الجديد، لما لها من مزايا تنموية لمختلف القطاعات الاقتصادية ودور هام في مواجهة الصراعات والأزمات الاقتصادية المحتملة. وفي هذا الإطار يسعى مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ تأسيسه سنة 1981 لبناء إطار وحدوي على مستوى الإقليم الخليجي، إذ عملت دول مجلس التعاون من أجل تحقيق التنسيق والتكامل بينهم بهدف الوصول إلى آخر مراحل التكامل الاقتصادي وهو الوحدة النقدية. ومع مرور السنوات قطع أعضاء مجلس التعاون شوطاً كبيراً نحو الوحدة غير أنه ومع اقتراب مرحلة الوحدة النقدية التي كان المفترض اتمامها مطلع 2010 عبر إعلان الاتحاد النقدي الخليجي وإطلاق العملة الخليجية الموحدة تعثرت هذه الخطوة وأعلن أنها ستؤجل إلى غاية سنة 2015، لتجمد نهائياً عقب الأزمة السياسية التي وقعت بين بعض دول المجلس في مارس 2014 ويصبح بذلك مصير مشروع الوحدة مرهوناً لحد الساعة.

وعليه تكون إشكالية الدراسة كالتالي: ما هي التحديات التي تواجه مشروع الوحدة النقدية الخليجية في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية؟

فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات هذه الدراسة في:

- وجود علاقة وثيقة في عدد من كبير من الخصائص السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء مجلس التعاون الخليجي التي تؤهلها

لتحقيق الوحدة النقدية.

- تحقيق التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي يساعدها على مواجهة التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية والاستفادة منها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أبرز محطات مسيرة تكامل دول الخليج العربي.

- البحث في أسباب تأخر الوحدة النقدية قصد التوصل إلى الحلول الممكنة لتسريع تطبيقها الفعلي.

- التعرف على أهمية مشروع الإتحاد النقدي الخليجي من خلال تناول النتائج التي حققتها دول مجلس التعاون والمزايا الممكنة مستقبلا من مشروع الوحدة.

منهجية الدراسة: لمعالجة إشكالية البحث نستخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك بجمع البيانات اللازمة بالموضوع وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

خطة الدراسة: قسمنا الدراسة إلى أربعة أقسام، الأول يتناول المقومات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، الثاني يستعرض بإيجاز مختلف المراحل التي مر بها مشروع الإتحاد النقدي الخليجي. أما القسم الثالث فيركز على التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه دول المجلس، وبالنسبة للقسم الأخير فيتطرق إلى المكاسب الإستراتيجية الممكن أن تحققها دول مجلس التعاون الخليجي من مشروع الوحدة النقدية.

I. اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

تعد منطقة الخليج العربي أحد أهم المناطق الحيوية في العالم حيث أنها

تربط بين قارات العالم الثلاثة (آسيا وإفريقيا وأوروبا)، فضلا عن أن المنطقة تشرف على أهم ثلاثة أذرع مائية وهي البحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي، وبالتالي فإن منطقة الخليج العربي تتحكم في طرق المواصلات البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة والنقل¹.

وتتجانس دول مجلس التعاون الخليجي من حيث اللغة، الثقافة نظام الحكم، والتاريخ المشترك. وتختلف في عدد من الخصائص حيث يضم مجلس التعاون الخليجي بلدا واحدا متوسط المساحة وهو المملكة العربية السعودية والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من 26 مليون شخص (سنة 2010)، وخمسة دول أخرى صغيرة الحجم: حيث يبلغ عدد سكان أصغر بلد في مجلس التعاون الخليجي وهو البحرين أقل من واحد مليون نسمة (سنة 2010). ومنه نلاحظ أن المملكة السعودية تشكل القوة الإقليمية المهيمنة والتي لعبت دورا محوريا في إنشاء وتطوير التعاون الإقليمي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويوضح الجدول التالي عددا من المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون.

¹ Shinji Takagi, **Establishing Monetary Union in the Gulf Cooperation Council: What Lessons for Regional Cooperation?**, ADBI Working Paper Series, N° 390, Japan, October 2012, p 7.

جدول رقم (1): مؤشرات اقتصادية حول دول مجلس التعاون الخليجي

المؤشرات	البحرين	الكويت	عمان	قطر	المملكة السعودية	الإمارات العربية
نصيب الفرد من الدخل بالدولارات لـ 2010	28025	43475	19897	84305	17082	64119
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمليارات الدولارات لسنة 2010	22.7	132.6	57.9	127.3	483.4	302
عدد السكان بملايين الدولارات سنة 2010	0.8	3.1	2.9	1.5	26.3	4.7
نسبة البطالة % (الفترة 2009-2010)	<4	3	12-13	2.4	10.5	3

Source: Shinji Takagi, Establishing Monetary Union in the Gulf Cooperation Council: What Lessons for Regional Cooperation, ADBI Working Paper Series, N° 390, October 2012, Japan, p 7.

وتُشكل دول مجلس التعاون مجتمعة المنتج الأول للبترول بـ

16.3 مليون برميل يوميا، كما أنها تحتضن حوالي 60% من الاحتياطي النفطي العالمي (496 مليار برميل)، وأيضا تشكل المصدر الأول عالميا للغاز الطبيعي بـ 303.5 مليار متر مكعب، وتمتلك 21% من احتياطي الغاز العالمي (41.838 مليار متر مكعب)¹.

ويعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي (ماعدا البحرين حيث للقطاع المالي نفس الأهمية)، إذ يساهم بـ 25% - 60% من الناتج المحلي الإجمالي لهاته الدول و 40% - 80% من إجمالي صادراتها، و 45% - 95% من إيراداتها الحكومية. إلا أن هذا الوضع ليس مستداما في بعض

¹ - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية، العدد الثالث، ديسمبر 2012، ص 11.

بلدان مجلس التعاون، حيث يتوقع نزوب النفط والغاز خلال عقد من الزمن في البحرين، وخلال عقدين في عمان، بينما من المتوقع أنه سيستمر إنتاج النفط والغاز بنفس المستويات الحالية لما يقارب قرن من الزمن في الكويت والإمارات العربية المتحدة. وقد سمح الاعتماد على صادرات النفط والغاز لدول مجلس التعاون بتحقيق تطور غير مسبق من بنى تحتية حديثة وارتفاع مستويات المعيشة، غير أنها لا تزال تحاول العمل على تطوير قطاعاتها الصناعية كون أن هذا المصدر زائل¹. وحتى الآن فإن التنمية الصناعية في دول الخليج تقتصر على صناعات محدودة مثل البتروكيماويات الأساسية والأسمدة، والحديد الصلب، وكذلك الألمونيوم والسلع الاستهلاكية غير المعمرة ومعظمها تستهدف المستهلكين خارج المنطقة.

وبصفة عامة يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تحقق تنمية صناعية مستقلة بشكل فردي، حيث أنها لازالت تعتمد على النفط والغاز كصادرات رئيسية. وبالرغم من المساعي الحثيثة لتنويع اقتصادياتها وبالنظر إلى حجم معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون المنفردة الصغير نسبيا فإن التكامل الجماعي لخطط التنمية الصناعية سوف يسمح لها أن تحصل على مميزات الاقتصاديات ذات الحجم الكبير ويؤمن لها قواعد اقتصادية أكثر تنوعا.

¹ - Muhammad Al-Jasser and Abdulrahman Al-Hamidy, **A common currency area for the Gulf region**, BIS Papers: Regional currency areas and the use of foreign currencies, monetary and Economic Department N° 17, May 2003, Switzerland, p123.

II. لمحة تاريخية عن الاتحاد النقدي الخليجي:

إن مجلس التعاون الخليجي هو منظمة سياسية اقتصادية ترتبط شعوبها بتقاليد تراثية وتاريخية مشتركة ونسيج اجتماعي متداخل، وأنظمة سياسية متشابهة. وقد تأسس في 4 فيفري 1981 ويتألف من ستة دول هي: البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ويتخذ من الرياض مقرا له.

أولا. مهام مجلس التعاون الخليجي¹:

يعمل مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء، وتقوية الترابط بين شعوب المنطقة وتعزيز التكامل الاقتصادي نحو تحقيق الوحدة النقدية بين أعضائه على المدى الطويل. ويسعى مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق التماسك والتكامل بحسب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والموقعة من كل دول مجلس التعاون في نوفمبر 1981، في القطاعات الرئيسية التالية:

- التبادل التجاري: حيث تعامل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية الصادرة والواردة بين الدول الأعضاء معاملة المنتجات الوطنية، أما في مواجهة العالم الخارجي فتطبق دول المجلس تعريف جمركية موحدة يتم الاتفاق على حدها الأدنى، وتطبق تدريجيا خلال السنوات المقبلة من تاريخ نفاذ الاتفاقية.

- حرية انتقال الأموال والأفراد وحرية النشاط الاقتصادي: يعمل المجلس على تحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة بين المواطنين

¹ - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عاما من الإنجازات، يناير 2002، ص 97-98.

والمؤسسات في دول المجلس، وذلك من خلال معاملة كل دولة لمواطني ومؤسسات بقية دول المجلس نفس معاملة مواطنيها دون فرق أو تمييز في مجال مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وتداول وشراء الأسهم والعمل في القطاعات الحكومية والخاصة، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وتملك العقار، وتنقل رؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

- **التنسيق الإنمائي:** تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين سياساتها وتشريعاتها في مختلف المجالات الصناعية من أجل تحقيق التشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة.

- **التعاون المالي والنقدي:** يقوم المجلس بتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية والعمل على توحيد العملة لتكون مكملة للوحدة الاقتصادية المنشودة.

ثانيا. جهود مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الوحدة النقدية:

قطعت دول المجلس شوطا هاما في مسيرتها نحو التكامل الاقتصادي، خصوصا فيما يتعلق بزيادة تدفقات التجارة والاستثمارات بين الدول الأعضاء كما تبين المراحل التالية.

1. مرحلة التجارة التفضيلية (ما قبل 2001): نجحت دول المجلس خلالها بتطبيق مبدأ معاملة معظم السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء معاملة تفضيلية، وذلك دون الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية، كما تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس.

2. مرحلة منطقة التجارة الحرة (2001 - مارس 2003):

وتم خلالها الإلغاء الكامل للجمارك بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية على الواردات من غير الدول الأعضاء. وقد اتفق على إجراءات تحقيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، كما أنه ابتداءً من سنة 2003 ربطت جميع الدول الأعضاء عملتها المحلية بالدولار.

3. مرحلة الاتحاد الجمركي (مارس 2005 - نهاية 2007):

وتم خلالها توحيد التعريفات الجمركية على الواردات من خارج دول المجلس، ووضع آليات لتوزيع العوائد الجمركية بين الدول الأعضاء واتخاذ إجراءات لتحقيق السوق المشتركة من خلال تطبيق المواطنة الاقتصادية في معاملة الأفراد والمؤسسات في الدول الأعضاء. لكن في أكتوبر 2006 انسحبت عمان من مشروع الوحدة الخليجية، وفي ماي 2007 أعلن الكويت التخلي عن ربط عملتها بالدولار إلى ربطها بسلة من العملات، على الرغم من أنها أكدت من جديد التزامها للانضمام إلى الاتحاد¹.

4. مرحلة السوق المشتركة (2008 - 2009):

تم خلالها التنسيق بين الأعضاء في السياسات المالية والنقدية حيث حُدِّت معايير الأداء المطلوبة لضمان التقارب بين دول المجلس. ويبين الجدول التالي أن معايير التقارب قد تم تلبيةها وتكييفها من قبل معظم دول المجلس بنهاية 2009 سنة، على الرغم من ارتفاع معدلات

¹ -World Bank Middle East And North Africa Region, **Economic Integration in the GCC**, October 2010, p p7-9.

أ. بوعكاز إيمان، أ. د زيتوني عمار، الوحدة النقدية الخليجية في ظل التحولات ...

التضخم مؤقتا في بعض البلدان نتيجة للزيادة في السلع الغير المتداولة والتضخم في أسعار الخدمات¹.

جدول رقم (4): معايير التقارب الاقتصادي لدول الخليج العربي بنهاية 2009

الدول	معدل تضخم أقل من 2%	معدل فائدة لا يتجاوز 2%	عجز في الميزانية أقل من 3% من الناتج الداخلي الخام أو 5% بحسب سعر البترول الأسبوعي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من 60%	الاحتياطات الرسمية كحد أدنى 4 أشهر من الاستيراد
البحرين	✓	✓	✓	✓	
الكويت	✓	✓	✓	✓	✓
عمان	✓	✓	✓	✓	✓
قطر	✓	✓	✓	✓	✓
السعودية		✓	✓	✓	✓
الإمارات	✓	✓	✓	✓	✓

Source: Web site of the International Institute of Finance: www.iif.com

غير أن الإمارات العربية المتحدة قد أعلنت انسحابها من مشروع الوحدة النقدية في ماي 2009 بسبب إصرارها على يكون البنك المركزي الخليجي على أراضيها بدل أن يكون على أراضي العربية السعودية.

5. مرحلة الوحدة النقدية (بدأت سنة 2010):

في هذه المرحلة قامت الدول الأعضاء بتأسيس إطار مؤسسي للوحدة النقدية الخليجية تمهيدا لإنشاء البنك المركزي الخليجي ومواصلة تنسيق السياسات الاقتصادية بين الأعضاء. كما تم السماح للشركات الخليجية بافتتاح فروع لها في الدول الأعضاء على قدم المساواة مع الشركات الوطنية².

¹ - Nasser Saidi, Fabio Scacciavillani, The Case for Gold as a Reserve Asset: Gold, the GCC and the "Khaliji", Dubai international financial institution, 2011, UAE, p p 5, 6.

² - Nasser Saidi, Fabio Scacciavillani, Op.cit, p 6.

ثالثاً. مستقبل العملة الخليجية الموحدة:

بعد انسحاب الإمارات العربية من مشروع الوحدة النقدية في ماي 2009 تخلت دول مجلس التعاون عن إصدار المذكرات المشتركة والقطع النقدية في مارس 2009، كما حدث تأخير في وضع البيانات والإحصاءات المنسقة والبناء المؤسسي في 2010. وبالتالي لم يتحقق مشروع الاتحاد النقدي الخليجي كما حدد في تاريخ الفاتح من جانفي 2010 بسبب ضعف الإرادة السياسية لأعضاء المجلس كما أنه لم يذكر له تاريخ محدد بعد.

وقد تواصلت الجهود بعد هذا التاريخ لإنجاح المشروع، ففي مارس 2010 تم الاجتماع الأول للمجلس النقدي الخليجي وهو الهيئة الممهدة للبنك المركزي الخليجي، حيث قرر محافظو البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي المشاركة في المشروع، على أن يعين محمد الجاسر (رئيس مؤسسة النقد العربي السعودي) أول رئيس للمجلس، وينوبه رشيد المعراج (محافظ البنك المركزي البحريني) لمدة سنة واحدة. ويتكفل المجلس بوضع إطار السياسة النقدية المشتركة حتى يتم تأسيس بنك مركزي مشترك لتمكين الشركاء في الإتحاد النقدي من مواءمة سياساتها النقدية من حيث نظم العملة، والدفع والتسوية والاحتياطات والإجراءات المتعلقة بالميزانية¹. كما تم التأكيد عقب هذا الاجتماع أن دول المجلس ستعلن الموعد الجديد للشروع في تداول العملة الموحدة وانطلاق عمل البنك المركزي بعد الانتهاء من الخطوات التقنية

¹ - Atef Saad Alshehry, Sarra Ben Slimane, **On the Optimality of GCC Monetary Union**, Review of Economics & Finance, Canada, July 2012, p 50.

الأخرى. غير أن إطلاق العملة الموحدة يبدو الآن أكثر بعدا كما صرح الأمين العام لمجلس التعاون في ماي 2010، وأنه من غير المرجح أن تتطلق بحلول 2015 خصوصا بعد الأزمة السياسية التي نشبت بين دول مجلس التعاون، حيث سحبت كل من السعودية، البحرين والإمارات العربية المتحدة سفرائها من دولة قطر في مارس 2014 احتجاجا على موقف السياسة الخارجية القطرية إزاء "الربيع العربي" كما أنه لم يُقَمَّ أي توضيح إذا كان سيتم ربط العملة الموحدة بالدولار أو بسلة عملات¹.

III. تحديات الوحدة النقدية في ظل التغيرات العالمية:

بالنظر إلى الشروط التي تحددها النظرية الاقتصادية لتكوين منطقة العملة الموحدة*، نجد أن متطلبات الوحدة متوفرة في دول مجلس التعاون بشكل أفضل من دول الاتحاد الأوروبي التي نجحت في تجربتها للوحدة النقدية على عكس دول الخليج. فمثلا إذا قارنا وضع دول المجلس بدول أوروبا وجدنا أن حالة أوروبا أعقد، حيث أن الفروق الاقتصادية الكبيرة بين ألمانيا واليونان مثلا لا تُقَارَن بالتماثل القائم بين اقتصاديات دول الخليج. إذ أن هياكل إنتاج دول المجلس تتشابه فيما بينها (تسيطر عليها الصناعات الاستخراجية والتحويلية)، كما أن كامل دول المجلس تتمتع بفوائض مالية هامة وباستقرار نقدي، وبالتالي تستطيع أن تتخذ مسارات متقاربة جداً في شأن التضخم والدين العام ونسب العائد، إذ أن التعديل المطلوب من أجل تطابق هذه العوامل هو طفيف جداً، عكس دول

¹ - Nasser Saidi, Fabio Scacciavillani, **Op.cit**, p7.

* - انفتاح الاقتصاديات، حركية عوامل الإنتاج، درجة تنوع الاقتصاديات، تشابه هياكل الإنتاج، تقارب معدلات التضخم وتوفر الإرادة السياسية.

الإتحاد الأوروبي التي كان لزاما عليها أن تطبق تعديلات جوهرية لاستيفاء الشروط القانونية والاقتصادية التي قد تؤهلها لتطبيق العملة الموحدة.

ومنه نستنتج أن عامل الإرادة والالتزام السياسيين يمثلان القوة الدافعة لنجاح المشروع، وذلك من خلال إدراك المكاسب الممكنة والتي تتجاوز التكاليف المحتملة من تكوين منطقة عملة موحدة، وخصوصا كون أن هذه المكاسب تتجاوز ما تحدده النظرية التقليدية، كمعالجة التقلبات الاقتصادية، والتفاعل مع الظروف المتغيرة في الاقتصاد العالمي والتي هي من أهم مكاسب الوحدة النقدية وذلك كون أن التغيرات الهيكلية المقبلة على الاقتصاد العالمي سيكون لها تبعات على دول الخليج، فحتى وإن لم يلحق بها ضرر على المدى الطويل فستفوتها مزايا الإتحاد. وبالتالي يمكن أن نقسم هذه التغيرات إلى اقتصادية وسياسية كما يلي:

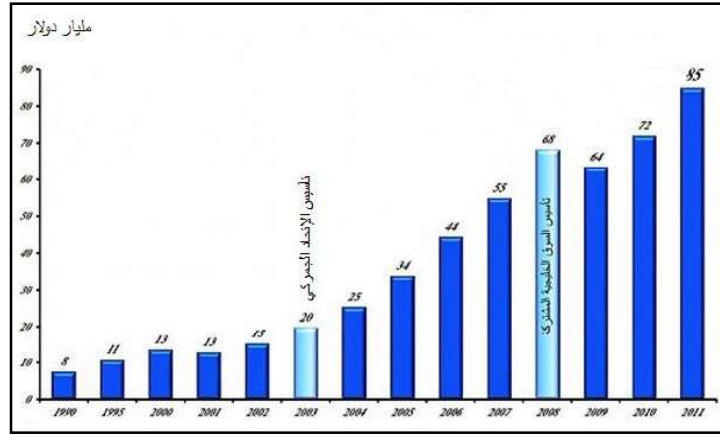
أولاً. التغيرات الاقتصادية: تتمثل أبرز التغيرات الاقتصادية المؤثرة على مستقبل مشروع الوحدة النقدية الخليجية في:

أ. حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون: من شأن إطلاق عملة خليجية موحدة تشجيع المنافسة الإقليمية بين المؤسسات وتحسين منتجاتها، وقد تؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من مميزات اقتصاديات الحجم.

ولقد مهد لهذا بفضل الاتحاد الجمركي وإنشاء السوق الخليجية المشتركة، إذ بلغ حجم التجارة البينية في دول مجلس التعاون قيمة تقارب الـ 85 مليار دولار في 2011، مرتفعة بمقدار يفوق الأربعة أضعاف

عما كانت عليه سنة 2003 أي قبل البدء في التنفيذ الفعلي للإتحاد الجمركي كما يوضح الشكل البياني التالي.

شكل رقم (1): إجمالي التجارة البينية بين دول مجلس التعاون (الصادرات والواردات) خلال الفترة (2011-1999)



المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الموقع الإلكتروني <http://sites.gcc-sg.org/Statistics>

وعلى الرغم من النمو الكبير في حركة التجارة البينية في دول المجلس، تبقى تمثل فقط 7.1% من إجمالي القيمة الكلية للتجارة الخارجية لدول المجلس¹ نظرا لعدة أسباب أهمها:

- غياب شبكة مواصلات متطورة ومتنوعة تستوعب حركة نقل البضائع والسلع بين دول المجلس، كما أن حركة التجارة البينية لا تزال تعاني من طول أمد الإجراءات الجمركية عند منافذ الحدود خاصة البرية منها، يضاف إلى ذلك أن شبكة المواصلات البرية بين دول الخليج لا تزال ضعيفة البنية وقليلة الصيانة.

¹ - Nikhilesh Ravi, **Intra Regional Trade Among Gulf Co-Operation Council**, The Macro theme Review, Vol 2, N°3, Spring 2013, P 111.

- التشابه في الهياكل الإنتاجية والذي أدى إلى محدودية السلع والمنتجات القابلة للتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون.

- محدودية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات المالية بين دول المجلس مقارنة بالإمكانات المالية للدول الأعضاء، وغياب التوازن في توزيع المشروعات المشتركة بينها، حيث تستحوذ دولتي الإمارات العربية المتحدة وعمان على النصيب الأكبر من هذه المشروعات بينما تبقى مساهمات بعض الدول الأعضاء محدودة جداً.

ب. وضع الدولار الأمريكي¹: نظراً لكون الدولار الأمريكي في تراجع على المدى الطويل، وكذا كشف الأزمة الاقتصادية العالمية عن ضعف هيكلي في النظام المالي الأمريكي، فإن الربط مع الدولار الأمريكي له عدة مآخذ متعلقة بـ:

- تسعير النفط بالدولار: إن أحد الاعتبارات الهامة بشأن مشروع العملة الموحدة هو ما إذا كان مثل هذا الربط سيقفل من تقلبات سعر الصرف للدول الأعضاء، كون أن معظم صادرات هذه الدول مقومة بالدولار وبالتالي فإن ربط العملة سيساعد على القضاء على مخاطر العملة ومنه تحقيق استقرار الثروة المالية. لكن من ناحية أخرى فإن هذا يضعف القدرات التنافسية للصادرات الغير نفطية لدول مجلس التعاون، وبالتالي فإن نظام صرف أكثر مرونة سيكون له أثر إيجابي على القطاعات غير النفطية².

¹ - خالد بن راشد الخاطر، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحويلات الهيكلية في الاقتصادي العالمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أبريل 2012، ص ص 7 - 9.

² - Economic & Investment Research, **An Outlook to Upcoming GCC Monetary Union's Obstacles**, Kuwait, 12 December 2006, p 2.

- **تآكل قيمة الأصول المقومة بعملة الاحتياطي:** وهي نتيجة طبيعية لاستمرار تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي، وعليه من الضروري أن تسعى دول المجلس إلى تنويع محافظ احتياطياتها العالمية على المدى الطويل لتقليص هذا الأثر ولإعداد للتحويل نحو نظام سعر صرف يعطي قدرا أكبر من الاستقلالية للسياسة النقدية.

وقد عمل مجلس التعاون الخليجي مع البنك المركزي الأوروبي بشأن القضايا المتعلقة بتشكيل إتحاد نقدي ونتيجة لذلك هناك تكهنات بأن الأورو سيلعب دورا أكثر بروزا في احتياطي المنطقة، لكن هذا سيكون على المدى الطويل نظرا لهيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات الاقتصادية كما ذكرنا.

ج. أثر الدورات الاقتصادية: ويقصد به أثر فوارق الدورة الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة وتبعاتها على الإدارة الاقتصادية وخلق اختلالات في الاقتصاد الكلي لدول المجلس، حيث أن وزن الطلب الأمريكي على عوامل الإنتاج والمواد الأولية والتي أهمها النفط ينتقل إلى دول أخرى كالصين والهند وغيرها من الدول الآسيوية، وهو ما سيؤدي إلى إضعاف الترابط بين دورة أسعار النفط والدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة وسيجعل دول الخليج عرضة لصدمات الطلب في تلك الدول، وهذا ما سيؤدي بدوره إلى فارق بين الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس التي تعتمد اقتصادياتها على النفط وتربط عملاتها بالدولار الأمريكي، حيث أنه كلما تقلص حجم الاقتصاد الأمريكي اتسعت الهوة بين الدورات الاقتصادية في هاتين

المنطقتين. وسينتج عن هذا مستقبلا إشكالات في إدارة السياسة الاقتصادية الكلية لدول المجلس وبشكل عقبة للبنك المركزي الخليجي المقبل والذي هدفه الأساسي هو استقرار الأسعار، كما سيؤدي إلى تعارض بين أهداف السياسات النقدية في هذه الدول وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى فشلها في تحقيق الغايات الاقتصادية الكلية¹.

ثانيا. التغيرات السياسية:

إن الثورات العربية* التي تفجرت في أكثر من قطر عربي احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية والتي ما لبثت أن أخذت منحى آخر، قد دفعت بالسياسيين الخليجيين إلى الزيادة في الإنفاق العمومي كإجراء استباقي واحترازي، وهو ما قد يترتب عنه ضغوط تضخمية إذا ما تجاوزت النفقات الحد المعقول². يضاف إلى هذا ما أفرز الربيع العربي من اختلافات ونزاعات سياسية نتج عنها انقسامات واضحة بين دول مجلس التعاون، وخصوصا عقب أزمة سحب السفراء من قطر، وهو ما يؤثر ربما لبدء مرحلة جديدة لمجلس التعاون الخليجي حيث تشكلت ثلاثة معسكرات: الأول يضم ثلاث دول هي السعودية والبحرين والإمارات وهو المعسكر الأكبر والأقوى ماليا وبشريا وعسكريا، والثاني يضم قطر لوحدها، أما الثالث فيضم دولتين محايدتين وهما سلطنة عمان التي قررت تخفيف حماسها لعضوية مجلس التعاون والابتعاد التدريجي عنه، والكويت والتي فضلت ألا تتحاز لأي طرف. وتعتبر هذه الأزمة الأخطر

¹ - خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص 14.

^{*} - ما يصطلح عليه بالربيع العربي.

² - Nasser Saidi and Fabio Scacciavillani, *op.cit*, p8.

في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، والتي قد تمهد لقيام اتحاد خليجي
فدرالي أو كونفدرالي على أنقاض المجلس الحالي أو انفصال الأعضاء
نهائيا بدل استكمال آخر خطوات مشروع الوحدة¹.

IV. المكاسب الإستراتيجية من الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون:

إن الوحدة النقدية هي الركن الأساسي للوحدة الاقتصادية، وهي ممكنة
إذا ما أصبحت هدفا إستراتيجيا لدول المجلس وأسس لها على أسس فنية
سليمة*. ويمكن أن تكون هذه الوحدة مجدية للتمهيد لوحدة سياسية
مستقبلا، إذا ما تم التنازل عن بعض المكتسبات السيادية وتجاوز
الخلافات السياسية في سبيل التمتع بالمزايا التي تمنحها الوحدة مقابل
التخلي عن بعض الأمور السيادية والتي كثير منها ذو طابع شكلي.
إذن من الضروري اتباع سياسة نقدية مستقلة تكون موجهة نحو خدمة
اقتصاديات المنطقة وإنشاء بنك مركزي خليجي يسعى لتحقيق استقلال
السياسة النقدية من خلال²:

- تحقيق الضبط في عرض النقد، في منح الائتمان وفي السياسات
والمعايير الإشرافية وفي نسب وأسقف المخاطر التي تحدد للبنوك
والمؤسسات المالية، وأيضا تحقيق الانضباط في السياسات المالية
والإنفاق العام وسياسات الدين العام.

- جعل "العملة الخليجية الموحدة" وحدة قياس: إذا ما قامت دول

¹ - المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، خلفيات سحب ثلاث دول خليجية سفراءها من
الدوحة: ثمن البقاء خارج المحاور وأفضليته، قطر، 09 مارس 2014، ص 2، 3.

² - تتمثل في توفر البنية البحثية والإحصائية والكفاءات البشرية ونخص بالذكر منها منظومة الأبحاث
العلمية اللازمة التي تبنى عليها إستراتيجية السياسة النقدية الموحدة ولادارتها.

² - خالد بن خاطر، مرجع سابق، ص ص 21-23.

المجلس بتسعير صادراتها النفطية بالعملية الموحدة سيصبح من الممكن تعويم سعر الصرف أو حتى التداول الحر بدون الحاجة إلى الربط مع عملة أخرى، وهو ما سينجر عنه مكاسب عديدة لدول الإتحاد أهمها استخدام سعر الصرف كأداة تصحيح اقتصادي لمواجهة الضغوط التضخمية (بالرفع أو التخفيض) والمساعدة في تنويع اقتصاديات دول الإتحاد وذلك من خلال رفع كفاءة الوحدات الإنتاجية الجديدة وتحسين قدراتها التنافسية داخليا خارجيا.

- تكوين عملة احتياطي دولية رئيسية: والتي من الممكن أن يتشكل عليها طلب عالمي وبالتالي تعزيز مكانة العملة الموحدة ضمن عملات الاحتياطي العالمية، وهو ما سيمنح المنطقة أهمية اقتصادية تمكنها من التعامل مع المتغيرات والتكتلات الخارجية.

في الأخير نستطيع القول أن هناك ما يبرر التشكك بشأن موعد تنفيذ الاتحاد النقدي الخليجي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج العربي خاصة والعالم العربي عامة، إضافة إلى التطورات التي حصلت في الإتحاد الأوروبي خصوصا الأزمة اليونانية وتداعياتها، والتي أدت إلى التشكك في استدامة إتحاد نقدي خليجي في ظل غياب اتحاد مالي متين أو قواعد مالية ملزمة وقابلة للتنفيذ. لكن من المهم أن نشير إلى أن وفرة الموارد الطبيعية الواسعة النطاق والمصادر المالية الهامة والتركيبية السكانية الشابة التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي تعزز من حظوظ نجاح تجربة الإتحاد الخليجي إذا ما استكملت آخر الخطوات.

خاتمة:

يمثل عامل الالتزام السياسي أهم شرط لتحقيق وإنجاح الوحدة النقدية بين كيانات مستقلة، فحتى وإن توفرت بقية الشروط الاقتصادية اللازمة فإن هذا العامل هو الدافع والمحرك لقيام الوحدة. ويتأتى الالتزام السياسي من الوضوح لدى متخذي القرار في الموازنة بين المكاسب المرجو تحقيقها والتخلي عن بعض الرموز السيادة التي في معظمها هي رموز شكلية والعمل على تخطي العوائق الفنية وعبر تحويل الإمكانيات الخاصة لجعل المصلحة الإقليمية فوق المصلحة الوطنية.

ونظرا للتحولات الاقتصادية والسياسة العالمية، يتوجب على دول مشروع الوحدة النقدية التنسيق فيما بينها وتجاوز العقبات السياسية والفنية من أجل تثبيت موقعها كقوة اقتصادية هامة (بالرغم من انسحاب الإمارات العربية المتحدة وعمان) وذلك من خلال إنجاح إطلاق العملة الموحدة بقوة (أدنى معدل تضخم ممكن وبسعر صرف مرتفع بداية)، والذي سيكسب العملة الموحدة قوة متنامية بين العملات الرئيسية.

قائمة المراجع:

- خالد بن راشد الخاطر، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أبريل 2012.
- المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، خلفيات سحب ثلاث دول خليجية سفراءها من الدوحة: ثمن البقاء خارج المحاور وأفضليته، قطر، 09 مارس 2014.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عاما من الإنجازات، يناير 2002.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، دول مجلس التعاون: لمحمة

إحصائية، العدد الثالث، ديسمبر 2012.

- Atef Saad Alshehry, Sarra Ben Slimane, **On the Optimality of GCC Monetary Union**, *Review of Economics & Finance*, Canada, July 2012.

- Economic & Investment Research, **An Outlook to Upcoming GCC Monetary Union's Obstacles**, Kuwait, 12 December 2006.

- Muhammad Al-Jasser and Abdulrahman Al-Hamidy, **A common currency area for the Gulf region**, BIS Papers: Regional currency areas and the use of foreign currencies, monetary and Economic Department N° 17, Switzerland, May 2003.

- Nasser Saidi , Fabio Scacciavillani, **The Case for Gold as a Reserve Asset: Gold, the GCC and the "Khaliji"** , Dubai international financial institution, ,UAE, 2011.

- Nikhilesh Ravi, **Intra Regional Trade Among Gulf Co-Operation Council**, *The Macrottheme Review*, Vol 2, N°3, Spring 2013

- Shinji Takagi, **Establishing Monetary Union in the Gulf Cooperation Council: What Lessons for Regional Cooperation?**, ADBI Working Paper Series, N° 390, Japan, October 2012.

- The GCC in 2020 Outlook for the Gulf and the Global Economy, **A report from the Economist Intelligence Unit**, March 2009.

- World Bank Middle East And North Africa Region, **Economic Integration In The Gcc**, October 2010

- The Web site the International Institute of Finance: www.iif.com

- موقع الأمانة العامة لدول مجلس الخليج العربي: <http://sites.gcc-sg.org/Statistics>